كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

في افتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط

طنجة، 29 محرم 1421ه الموافق 04 ماي 2000م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الخميس 29 محرم 1421ه الموافق 04 ماي 2000م رسالة سامية بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك ونحن نفتتح به أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط. وإنكم لتعلمون مدى الأهمية التي نوليها لهذا المجلس الذي هو بحق، مؤسسة هامة أقرها دستور مملكتنا ليدعم المسلسل الديمقراطي لبلادنا مكرسا بذلك ثقافة الحوار والتشاور التي أصبحت تميز اختياراتنا الثابتة ورغبتنا في إشراك كل الفاعلين في بلورة الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن المغرب من تحقيق تنمية شاملة ومستديمة.

إن الوظيفة الاستشارية لمجلسكم كأداة لتأكيد الممارسة الديمقراطية تفتح مجالا واسعا لتعبئة المجتمع بكامل شرائحه والتفافه حول القضايا التي تطرحها التنمية في بلادنا.

ومن هذا المنطلق وحرصا على تفعيل دور هذا المجلس، قررنا أن نشرك إلى جانب الأعضاء المنصوص عليهم في الظهير الشريف المنظم للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، نخبة من الفاعلين الاقتصاديين والمتخصصين في ميدان المال والأعمال والتكنولوجيا المعاصرة وممثلين عن المجتمع المدني، لما توخينا فيهم من قدرة على تدبير الشأن المحلي وخبرة في تأطير هياكله. ومن شأن هذا الإشراك أن يعمق رؤيتنا ويوسع دائرة الانتفاع من كفاءاتنا الوطنية.

إن الاحتكاك المباشر بين أعضاء الحكومة ومجموعة كبيرة من النواب والمستشارين على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية وممثلين عن الهيئات المهنية والثقافية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص

عدالة
adala.justice.gov.ma

والاتحادات الجمعوية وذوي الخبرة، وتدارس المشاكل والحلول أفقيا وقطاعيا من شأنه أن يساعد على بلورة حقيقة التخطيط ووضعه في إطاره الصحيح وهو المشروع الذي نطمح الى إرساء أسسه.

حضرات السيدات والسادة،

إن الاعتبارات الأساسية التي سبق أن بيناها ووضعنا لبناتها ورسمنا آفاقها في التوجيهات المقدمة لحكومتنا الموقرة أثناء إعداد المخطط الذي بين أيديكم، ارتكزت على استراتيجية تنموية مندمجة تهدف إلى تقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي يواكب مستجدات التطور دون التفريط في مقدساتنا وإلغاء هويتنا.

إن النهوض بالمناطق المعوزة والحد من الفوارق الاجتماعية وتنمية العالم القروي ومحاربة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها وإصلاح النظام التربوي والتعليمي وتأهيل الموارد البشرية والاعتناء بالتشغيل وإدماج الشباب، وفي مقدمته الشباب المتعلم في المسلسل الإنتاجي تكون الأولويات الرئيسية التي يجب أن ينكب عليها عملنا المستقبلي في إطار مقاربة عقلانية كفيلة بتحقيق الإدماج المنشود.

إن تفعيل دور هذا المخطط وضمان نجاعته يتطلب تعبئة كل الطاقات والإمكانات والتنسيق بين التوجهات الوطنية والمخططات الجهوية والقطاعية وخلق تكامل بين مختلف الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبذلك تتجلى أهمية المسؤوليات وتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والمالية وسائر مكونات المجتمع في تدبير التنمية ووضع أسس نجاحها.

إن الدولة تتحمل وظائف التوجيه والتنظيم والتنسيق بين مختلف الفاعلين والتحفيز على الاستثمار والتشغيل. فهي بهذا الاعتبار مطالبة بتوفير المناخ القانوني والإداري لتضمن حسن تدبير الشأن العام وترشيد السياسة المالية وتوفير الادخار وعقلنة تسيير المرافق العمومية، إضافة الى سهرها على إعادة توزيع الثروات الوطنية انطلاقا من توفير التجهيزات والخدمات الاجتماعية وغيرها لاسيما للفئات المحرومة والمهمشة.

وإذا كنا نسجل بكل افتخار واعتزاز الجهود التي بذلت في سياق تدعيم دولة الحق والقانون، فإن المجهودات المستقبلية يجب أن تنصب على استكمال إصلاح النظام القضائي وتثبيت استقلاليته وتحديث الجهاز الإداري وعقلنته حتى يتم بعث جو الثقة لدى المواطنين وغرس قيمه في نفوسهم.

وبالموازاة مع مجهود الدولة، فإن الجماعات المحلية والهيئات الترابية تتطلع الى مجالات أوسع للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وفي هذا الصدد، فإننا نأمل من الجهة التي كرسها الدستور لدعم الديمقراطية وتوطيد اللامركزية وتوسيع مسلسل عدم التركيز الإداري أن تقوم بدور فعال في التنشيط التنموي وتنسيق التعاون بين

الجماعات وتوظيف الموارد البشرية والثروات وتحسين استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولية والأنجع مردودية.

ومن هذا المنظور، أصبح لزاما على المخططات الجهوية والمحلية الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي دعونا حكومة جلالتنا لأن تحددها لاستبدال الأساليب الظرفية لمعالجة الجفاف بسياسة عقلانية، تساعد على تقوية النسيج الإنتاجي بالبادية وتنوع مصادر عيش سكانها حتى تجعلهم في مأمن من الانعكاسات السلبية لتقلبات الطقس. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة صيانة ثرواتنا المائية وعقلنة وترشيد تدبيرها لما تشكله من أهمية بالغة في استراتيجياتنا المستقبلية.

حضرات السيدات والسادة،

إن القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة مرموقة في تنشيط الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية. وإن إيماننا الراسخ في جدوى نظام السوق وحرية المبادرة، لم يكن وليد ضغط العولمة بل كان دوما اختيارا ثابتا ميز سياسة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، لما حباه الله من حكمة وتبصر وبعد نظر وقدرة على استباق الأحداث واستشرافها.

وتوطيدا لهذه السياسة الرشيدة ولاستثمار ما تم تحقيقه، يجب متابعة هيكلة وعصرنة المؤسسات العمومية لتحسين مردوديتها. كما نلح على مواصلة الهيكلة القطاعية وتحسين محيط المقاولة المغربية وتقوية قدرتها التنافسية حتى تمكنها من الصمود أمام إكراهات السياسة الحمائية الجمركية.

فمواجهة التحديات في هذا الميدان تلزمنا تقوية نسيجنا الإنتاجي وجعله يتحلى بروح الابتكار والمبادرة وسرعة التكيف مع التحولات الجهوية والدولية والمستجدات التكنولوجية، وهذا يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية ورفع العوائق أمام فرص الاستثمار.

كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل هي الأخرى محركا أساسيا للتنمية ومصدرا للتشغيل. وبهذه المناسبة، نهيب بالحكومة وبالهيئات المحلية تشجيع حاملي الشهادات وخريجي مراكز التكوين المهني على إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة التي أثبتت التجربة في أرجاء أخرى فعاليتها. كما نود من القطاع البنكي الانغمار في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتشجيعه للمقاولات الصغرى والمتوسطة عن طريق تسهيل منح القروض لها وتأطيرها. وفي إطار حرصنا على تشجيع هذا النوع من المقاولات نتوخى التسريع بإصدار الميثاق الوطني الذي يحدد التزاماتها تماشيا مع برامج الدولة المدعمة لها.

ولا يخفى عليكم انشغالنا بمعالجة عوائق الاستثمار حيث أسسنا تحت رئاستنا الفعلية لجنة خبراء لتحديد مواقع الخلل وتقديم الحلول الكفيلة بتبسيط الإجراءات ورفع الحواجز عن المستثمرين.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية؛ فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي، يضاف الى ذلك انكماشها على

نفسها وعجزها عن التواصل مع محيطها والاستماع لانشغالات المتعاملين معها، يؤدي الى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي نستهدفها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يتوفر على شبكة من الجمعيات تقوم بأنشطة متعددة اقتحمت ميادين التنمية المحلية من محاربة الأمية وتقوية البنيات التحتية ومساعدة الفئات الضعيفة وإنجاز مشاريع متنوعة تعود بالخير العميم على المستفيدين. وهي بذلك تشكل عنصرا هاما في تجنيد الطاقات المتوفرة وفاعلا نشيطا في التنمية قوامها المشاركة الفعالة للسكان.

ومما يثلج الصدر كون هذه الجمعيات فسحت المجال واسعا للعنصر النسوي الذي أظهر كفاءة كبيرة وإرادة قوية في تدبير الشأن المحلي مما أكسب المرأة ثقة في النفس وتحقيقا للذات.

لهذا يتعين على الدولة كما على الجماعات المحلية والفاعلين الآخرين توظيف هذه الطاقات الهائلة التي يتوفر عليها المغرب والأخذ بيدها لتوضيح مسؤولياتها وتحديد ضوابطها وعقلنة تسييرها.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح هذا المخطط يتطلب روح التعبئة والمواطنة الخالصة، كما أنه متوقف على صواب ونجاعة الآليات المسخرة لمتابعة وتقييم مراحل تنفيذه. لهذا سنعير اهتماما خاصا لمناقشاتكم واقتراحاتكم التي ستكون ولا شك مثمرة وبناءة مؤكدين لكم حسن ظننا بكم وكامل عطفنا عليكم وداعين لكم بدوام عون الله وتوفيقه لتحقيق ما نسعى إليه من خير لشعبنا وتقدم لبلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".